الفيلسوف الفرنسيّ ريمون آرون والثّورة الجزائريّة من خلال كتابه الاستقلال للجزائر

د. حسين رئيس
باريس– فرنسا

لقد أثارت الانتفاضة الجزائرية الشاملة في وجه الاحتلال الأجنبي إعجاب رجالات السياسة في العالم ومفكريه سيما الزمرة المفكرة من ذوي الضمائر الحية، والذين وقفوا موقفا ثابتا لم يتزحزح طيلة هذه الملحمة التاريخية التي طالما عمل الكثير من الناس على إخماد شرارتها، فاليمين الفرنسي على العموم والمتطرف المتزمت على الخصوص أبدى مقاومة شرسة لإيقاف هذا التيار التحرري سواء كان في الجزائر أو في غيرها من البلاد الإفريقية أو الأسيوية ضنا منهم أنهم يمكن أن يحولوا مجرى التاريخ التحرري، وقد أعلن بفشلهم نجاعة الكفاح والنضال الذي تصدى من خلاله أبناء هذه البلاد المحتلة إلى طرد الأجنبي الغربي، وأكبر شاهد عل القرن العشرين ثورة الجزائر المظفرة التي دفع من خلالها الشعب الجزائري خير أبنائه متوجا بهذا العطاء الغالي النصر المبين.

ولم يكن الفرنسيون المثقفون بغافلين عما كان يحدث من مجريات الحرب دمارا وتنكيلا على أرض الجزائر، ولم يكونوا غافلين عن أسباب ودواعي هذه الثورة، وأن الشعب الجزائري قد جرد من ممتلكاته وتراثه بل جرد كلية من أسباب العزة التي يتميز بها عبر التاريخ من لغة ودين، فانبرت هذه الثلة المثقفة من المجتمع الفرنسي إلى كل ذلك معبرة عن مساندتها أمثال فرانتز فانون وفرانسيس جانسون وجان بول سارتر وإن تلكأ بعضهم أو تقاعس كما هو شأن "**أندريه مالرو**"

وله مبرراته كرجل دولة أو" **ألبيرت كاممو**" الذي كان موقفه وقد تكون له مبررات ذاتية كامنة في نفسيته كمواطن جزائري ذي النزعة التوفيقية التي أدت إلى مآل لم يكن يتوقعه، سيما وهو يتعامل مع موضوع ذي أهميةلا يستطيع أي إنسان أن يتبرأ من إبداء موقف أصيل حياله كما فعل هذا الأخير، وكأنه يعيش صراعا داخليا اختلط فيه عليه أمر العدالة وقضية أمه التي تعيش بين ظهراني الشعب الجزائري آنذاك، وهو يكاتب أحد رجال التحرر "**مصالي الحاج**" يتوارى خلف حجب واهية تمنعه من المشاركة في المسيرة التحررية، ثم في موقفه الغامض أيضا في الدفاع عن أمه وكأن الدفاع عن غيرها من الجزائريين المهضومة حقوقهم شيء متناقض والعدالة.

أما مفكرنا **ريمون آرون Raymond Aron**، فإنه كان يمينيا متحررا لا نقول بحكم ثقافته العميقة كفيلسوف وعالم اجتماع وصحفي فقط، بل لأنه شرب من منهل مفهوم العدل، فكان سباقا من بين اليمينيين إلى تنبيه بلده فرنسا إلى الانسحاب إرادي بشرف بدلا من الانسحاب الاضطراري وفقد مصالحه وضياع ماء الوجه، ولم يختلف في تحليلاته وتشريحه للساحة الجزائرية عن **جان بول سارتر** كثيرا لولا تباين المصطلحات واختلاف المنعرجات المتبعة، وذلك ارتباطا فكريا جذريا يجعل هذا الأخير يتمسك بمبادئ هي أقرب إلى الأنانية منها إلى الصدع بقول الحق والانضمام إلى المجموعة المستنيرة حقا ذات المبادئ الصادقة الشريفة المشار إليهم سلفا، وكأن هذا الأخير ينصح الساسة الفرنسيين القابعين على مقدرات سياسة الجزائر الاقتصادية والثقافية أن يوفقوا بين مصالح الجزائريين كبشر وبين مصالح المعمرين كفئة متميزة ذات إمكانيات اقتصادية وعلمية جاهزة تجعلهم في نهاية المطاف أسيادا ولكن في لبوس ديمقراطي، وهو ما تعارضه الفئات الواسعة من شعب الجزائر العازم على انتشال بلاده نهائيا من ربقة الاستعمار البغيض بجميع الوسائل الممكنة.

ورغم أن **ريمون آرون** كان ذا نظرة شاملة مبنية على منطق الواقع المعيش جغرافيا وتاريخيا واستراتيجيا، إذ يربط استقلال **تونس ومراكش** ربطا حلقيا متواصلا وأن الجزائر بين هذين العقدين المغربي والتونسي لا يمكن إلا أن تصل إلى ما وصلا إليه وإن اختلفت حدة الحرب بين هذين البلدين من شمال إفريقيا وفرسا وبين الجزائر ذات البعد التاريخي الجريح فرأى أنه لا مناص من المفاوضات والتعامل مع هذا البعد الجديد تعاملا واقعيا في جرأة لم يسبق لها مثيل، ونظر إلى **غي موليه Guy Mollet** و**لاكوست Robert Lacoste** بعين النصيحة لعلهما يصلان إما إلى إيجاد مخرج للمعمرين في بلادهم التي ولدوا وشبوا فيها وتمسكوا بثمراتها ولو بشكل ظالم ومطالب الأغلبية الساحقة من الجزائريين الذين همشوا وتجاهلهم هذا النظام الغاشم.

ولد **ريمون آرون 1905م** وتوفي **1983م** قاطعا أهم مراحل حياته متنقلا بين التعلم والتعليم، بحيث درس بدار المعلمين العليا **بباريس** ما بين **1924م و1930م** متخرجا منها مجازا في الفلسفة، كما تابع دراسته العليا بألمانيا وبعد رجوعه عين رئيسا لدائرة المعلومات الاجتماعية التابعة لدار المعلمين العليا، ثم التحق بجامعة تولوز في صفته أستاذا للفلسفة كما انتقل بعدها إلى انكلترا أثناء الحملة الألمانية على فرنسا **1940م**. كما تولى تحرير مجلة "**فرنسا الحرة**"، ثم قضى ما تبقى له من العمر في المجالين التعليم الجامعي **بالسربون** لمادة علم الاجتماع وفي مجال الصحافة حيث كان يعالج المواضيع الاقتصادية والسياسية بجريدة "**لوفيغارو**"، ولم يتبوأ أي منصب سياسي في حياته.

أنتج مؤلفات عديدو نذكر منها:

- علم الاجتماع الحديث في ألمانيا، **1953م**.
- المدخل إلى فلسفة التاريخ **1938م**.
- الحرب المتواصلة **1951م**.

- مخدر المثقفين **1955م.**
- مخاوف العصر وآماله **1957م.**

من أهم هذه الكتب في رأينا ولارتباطه بموضوعنا الذي هو بيت الاقتصاد الاستقلال للجزائر **1958م**، الذي صاغه في شكل مذكرة ذات شقين موجهة إلى مجموعة من أصدقائه الذين لهم تأثير على الرأي العام الفرنسي وسدة السياسة الفرنسية، وهو يقول: "**كنت أتوق إلى إقناعهم بضرورة إيقاف العمليات الحربية أو على الأقل إرفاقها ببرنامج الإصلاح ينتهي ببناء دولة جزائرية مستقلة**"[1].

بعد أن فشل كل مشروع إصلاح سياسي أو اقتصادي في الجزائر شعر جل الفرنسيين وعلى وجه الخصوص أصحاب الرأي في الساحة الفرنسية الذين تظاهروا باللامبالاة حيال المعضلة الجزائرية حتى أولئك كانوا يقرون بقيام حرب لا هوادة فيها، فقد تعاموا بدورهم عن الأهداف السياسية لهذه الملحمة التاريخية ومحفزاتها، فصوروها في أعين الناس وكأنها مواجهة دموية غرضها السلم في الجزائر، مما يقتضي قبول الإصلاحات المزمع إجراؤها من طرف المشرع الفرنسي، وهي إصلاحات شكلية لا تتعلق في جوهرها بمشروع سياسي، فكان حسب رأيهم أن هذا العمل سيؤدي بالسكان الجزائريين إلى مشاركة واسعة في الانتخابات والحصول على بعض المطالب المحدودة ينتفع منها السكان الأصليون حتى يصبحوا يحسون وكأنهم فرنسيون ولو كان ذلك في وضعهم من الدرجة الثانية، فنادي المستنيرون أصحاب الضمائر الحية من النخبة المثقفة الفرنسية بتوفير شروط لازمة لحياة مشتركة بين المتساكنين الأوروبيين والجزائريين، سرعان ما تبين للعيان أن الحرب الجزائرية الفرنسية هي معركة عميقة ترمي إلى قلب جميع الموازين وتغيير جميع المفاهيم التي كان يؤمن بها الرأي العام الفرنسي المضلل.

وفي هذا الشأن يقول مفكرنا: "**إن الحرب في الجزائر ليست كسائر الحروب، فغايتها ليست السلم بل النصر**"[2]. وبهذا يكون ريمون آرون قد أصاب التعبير، فحرب الجزائر ثورة عارمة ترمي إلى إعادة الاعتبار والكرامة الضائعة ولا يكون ذلك إلا بتحرير الأرض تحريرا كاملا من الاحتلال بكل المعايير المعهودة، ولم يعد هناك أي إمكانية للمساومة والابتزاز ولا اتخاذ سبل التلفيق المؤدية في نهاية المطاف إلا لمصلحة المعمرين، فكفكرة إنشاء اتحاد جمركي الذي نادي به بعض "**الإصلاحيين**"، أو تمويل جزئي للأنشطة الفلاحية وتطوير زراعي، أو أي حزمة من التشريعات الأخرى التي ترمي إلى تنظيم يختلف في جوهره مع ما ينبغي تقديمه لأبناء البلاد. ولا يظل بين أيدي المزارع الفرنسي في ظاهره ومحتواه الذي استولى بشكل تعسفي تدريجي ممنهج على الأراضي السهلية الخصبة، طاردا المواطن الأصلي إلى الحواشي والهضاب أو الصحراء القاحلة، قلم يبق للجزائريين في هذه الوضعية إلا **(7)** سبعة ملايين هكتار، مع العلم أنهم يمثلون **(9)** تسع ملايين نسمة، بينما حاز المعمرون على أكثر من **11** أحد عشر مليون هكتار وهم لا يمثلون إلا مليون نسمة، وأن قيمة مجموع الدخل الفلاحي للمعمرين **90** مليار بينما لم يبق للمواطنين إلا **49** مليونا فقط. إضافة إلى تحويل مساحة هامة من الأراضي الزراعية التي كانت تنتج المواد الغذائية الأساسية للسكان من قمح أو شعير أو أرز إلى مساحة تتجاوز مليون هكتار إلى زراعة الكروم المخصصة لإنتاج الخمور، مع العلم أن السكان مسلمون لا يستهلكون هذا المنتوج فيسوق إلى فرنسا.

وعليه، فإن هذه التشريعات والتنظيمات لم تكن تخدم إلا المنظومة الاستعمارية متجاهلة تلك الأفواه التي تحتاج أولا وقبل كل شيء سد الأود من أجل العيش، ناهيك عن الأوضاع الاجتماعية المتردية فلا التعليم ولا الخدمات الصحية ولا الطرقات ولا الإعمار والسكن ولا الطرقات والمواصلات ولا المرافق المكملة

لها بمتاحة للجميع. إضافة إلى روح الازدراء والإهانة السائدة في كل مضمار. فاللغة العربية التي تعتبر أداة التواصل قد احتقرت وتراجعت إلى شبه العدم في ميدان الاستعمال، والدين الإسلامي الذي هو روح هذه الأمة تعبدا وأخلاقا أصبح مهمشا بل مسخرة بين الناس، وقد تفشى بين الفئات العريضة الدجل والشعوذة، والمحتل والحالة هاته مشجع على هذه الأمور كنظام استعماري لا يراعي أخلاق الناس. (لزيادة في التفصيل أنظر كتاب: "**عارنا في الجزائر**" **لجان بول سارتر.**).

قد تنبأ **ريمون آرون** بانسحاب الاستعمار من الجزائر اضطراريا إذا هو استمر في عناده وعدم مراعاة الواقع الجديد من الوجهة السياسية والتاريخية مذكرا بانّ **مراكش وتونس** جاري **الجزائر** قد استقلا ولا بد أن يسلك الجزائريون هذا السبيل، منبها بلاده إلى توخي طريق الصدق في مواجهة الفرنسيين بهذا الوضع الشائك الذي سيكون مسألة الانسحاب المفاجئ المؤلم وأن الاعتراف بشروط الاعتراف الظرف الحالي والتعامل معه بحكمة وصراحة لهو شيء جميل، معيدا إلى الأذهان قول **مونتيسكيو Montesquieu** "**الصدق !الصدق في كل الأمور حتى ولو مس الوطن! إن الموت في سبيل الوطن واجب على كل إنسان ولكن ما من أحد مرغم على الكذب في سبيله**"[3].

وقد أدرك صاحبنا منذ الوهلة الأولى واقتنع بأن هدف ثوار الجزائر هو تحقيق الاستقلال والحرية كشرط مبدئي مؤداه الدخول في المفاوضات، وهو ينظر باعتدال ووعي إلى التعامل مع هؤلاء الثوار الذين يمثلون الخط الجارف الذي لا رجعة فيه من أجل التحرير والانعتاق، وليس كما يحلو لفريق من الساسة الفرنسيين أو بعض المنظرين الغربيين الذين يدورون قابعين حول كلمة "**مبادئ، ناسيين أو متناسين أن شعوب العالم قاطبة تصبو إلى تغيير الأوضاع تغييرا يفضي إلى إزاحة الاحتلال الأجنبي مهما كانت صفاته وأخلاقه ومشاريعه التنويمية التي أصبحت واضحة للعيان فتعرف عليها الناس وعلى نتائجها المدمرة، موضحا في**

الفقرة الآتية هاته الفكرة "يبدو في أوروبا وصف الشعوب في تقرير مصيرها كتطبيق عملي للفكرة التحريرية (مبدأ التحرر) أما ثورة شعوب إفريقيا وآسيا ضد الدول الغربية فليست ثورة في سبيل مصالح شخصية (أي الحريات الشخصية) إنما هي قبل كل شيء ثورة ضد الاحتلال الأجنبي...إن الفرنسيين لم يقرروا إخماد الثورة الجزائرية إلا لاعتقادهم بأن نشرهم للحضارة أمر شرعي وهذا هو الخطأ بعينه"(4)، معلقا على الواقع السياسي الذي آل إليه مسار المغرب وتونس بأنه مؤلم على صعيد الضمير، ولم يكن هناك حل آخر لهذين البلدين.

وعليه يجدر بالفرنسيين أن يكونوا حذرين في مضمار التعاون مع الوضع الجزائري دون تردد وقبل فوات الأوان "**عندما منحت فرنسا الاستقلال لتونس ومراكش خالج الفرنسيين شعور بالهزيمة، لم يخل منه حتى أولئك الذين قد وقفوا مناصرين للوطنيين والمراكشيين، ولكن ألم أجدر بالفرنسيين أن يفخروا بشجاعتهم التي جعلتهم يفضلون أفكارهم على مصالحهم، ويضحوا بالقوة في سبيل المبادئ؟**"(5).

وقد ذهب بعيدا في تعرضه للحالة النفسية التي يعيشها المعمر وهو يرحل من شمال إفريقيا تاركا وراءه جنات النعيم، فعليهم إذن أن يتقبلوا التغيير المرتقب بعد عودتهم إلى بلادهم تماشيا مع روح العصر الذي يقتضي هذا الحل الذي لا مفر منه، مقارنا بين الوضع التونسي والمراكشي من جهة، والوضع الجزائري من جهة ثانية قائلا: " **إنّ الزّعماء السياسيين والعسكريين في جبهة التحرير ليسوا منظمين في حزب واحد وليس لهم رئيس واحد، كما أنهم أكثر تعنّتا من الوطنيين التونسيين أو المراكشيين**"(6).

غير مغل ما قد يترتب على هذا التغيير السّياسيّ على المستوى الاقتصادي من ركود في التبادل بين الدولة المستعمرة سابقا والبلاد المتحررة آنيا وما قد يصيب من تدن بصورة مباشرة في الأسواق، معللا ذلك بأن تكاليف الحرب وقتها

تكلف فرنسا **300** مليار فرنك سنويا، إذ لو وظفت هذه الأموال في فرنسا لكانت أكثر نفعا.

ولم يكن هذا المفكر محض الإرادة في مناصرة القضية الجزائرية كما فعل غيره من أنصار استقلال الجزائر أمثال **فرانسيس جانسون Francis Jeanson** و**فرانتو فانون Frantz FANON** و**جان بول سارتر Jean Paul Sartre**، ولكن نظر إلى الأشياء بعين المنطق وخلفيته الثقافية لواقع الأشياء، وهو يلاحظ أن بلاده مقبلة على ضياع وهي سادرة في نهجها الذي لا طائل من ورائه، مقترحا عليها خيارا آخر يؤدي إلى تقليل الأعباء الملقاة على ميزانية الدولة، وتخفيف من حدة المآسي التي يعيشها الفرنسيون والجزائريون معا.

ناهيك عن ملاحظة ذكية أكثر ملامسة لمشهد تحول متواصل في غير صالح الكيانين الاستعماري والتحرري الذي قد يؤدي إلى انهيار النظام الفرنسي "**فمعدل تزايد السكان يختلف بين شاطئي المتوسط اختلافا أعظم من أن يسمح بسهري شعبين مختلفي الجنس والدين في مجموعة واحدة**"(7).

كما أن رضي الشعب الفرنسي بإرسال وتمويل نصف مليون من الجنود إلى الجزائر يكلف الكثير لا يمكن غض البصر عنه، ويحاول التفتيش عن تعليلات وتلفيقات المسئولين الفرنسيين يمينيين كانوا أو يساريين فلم يعثر على حل للقضية الجزائرية فتراه يصرح هكذا: "**على كل حال أرى أنه يتوجب عليّ تبديد الأوهام، ليست صلات فرنسا بالجزائر ممتنعة الانحلال، الاعتراف بشخصية الجزائر معناه الإقرار اليوم أوغدا بدولة جزائرية، الإقرار بالدولة الجزائرية معناه الإقرار يوما أو غدا باستقلال الجزائر**"(8).

إنه يقرّ "**بأنه يجب أن تتوفر لدى فرنسا الجرأة الكافية للإقدام على حل جدري: منح الاستقلال للجزائر ورصد المليارات اللازمة لإرجاع الفرنسيين**"(9)،

يبدو فيلسوفنا من خلال إدراكه لهذا الواقع مضطر إلى الدفاع عن مصالح بلده التي دخلت نفقا مسدودا فعليها أن تتلمس الحل العملي بتوفير شروط انسحاب مشرف.

فلما شاهد استفحال الأمر بزيادة العنف ودخول الجميع في دوامه لا رجعة فيها وابتعاد المجموعتين عن إمكانية التعايش السلمي وانقطاع العلاقات بين الحاكم والمحكوم، وبلغة أخرى أن النخبة الجزائرية من طلبة ومثقفين وجميع من يستطيع التأثير على الجماهير الجزائرية وإبعادها عن العنف، والأغلبية الساحقة بدأت تركن إلى الانتظار أو الالتحاق بجبهة التحرير.

وقد أعلن هذا المفكر في مذكرة صارخة شارحة خط التباين بين النمو السكاني لدى الجزائريين ومثيله لدى الأوروبيين للجزائر، مرجحا زيادة كبيرة في الديمغرافية ستكون **1980م** زهاء **18** مليون نسمة، عاقدا مقارنة بين الزيادة لدى الجانبين وأوضاع الشباب والبطالة التي ستعترض سبيل أي إصلاح أو حلول لقضية الجزائر، وذلك مرتبط بحزمة من المعطيات العملية والأخلاقية التي لا تستطيع أي حكومة فرنسية إنجازها، مثل تحديد النسل وتنظيم الأسرة، بينما تستطيع حكومة جزائرية القيام بهذا التنظيم والتوجيه وهي أهل لذلك، ضاربا المثل بما فعله بورقيبة بمنع تعدد الزوجات في تونس.

وأن خلق وظائف للناس يتطلب التصنيع، غير أن الصناعيين الفرنسيين لا مصلحة لهم في إنشاء صناعات في الجزائر، أما ما يتعلق بالخدمات الصحية والتعليمية فإن المسألة أمر وأدهى، وأن مستوى معيشة السكان سيظل في اختلال كبير، وأن فرنسا نفسها تعاني خللا آخر يختلف كليا عن ذلك الذي يعيشه الجزائريون في بلادهم، ينتج عنه أن أي إصلاح اجتماعي يصبح غير قابل للتنفيذ، وأن الاختلاف في الدين والعادات والتقاليد يمنع من سلامة التعامل وتنظيم العلاقات الاجتماعية.

وقد تنبه إلى حالة خاصة لافتة للانتباه قائلا: "**إن تعليم الجزائريين القراءة بالعربية هو أسهل بكثير من تعلميهم إياها بالفرنسية... يجب وضع نظام دراسي موافق لعامة الجزائريين لا للفرنسيين المقيمين في الجزائر، ولا للحفنة القليلة من الجزائريين الذين يستطيعون الامتزاج مع هؤلاء**"[10]. ويختم تعليقه وتحليله للأوضاع المتردية في الجزائر بسبب السياسة الفرنسية بهذه العبارة، "**ولكن انتشال الجزائريين من البؤس عن طريق إرسال 400 ألف مقاتل ضدهم لا يبدو لي حلا مثاليا، السلام هو الشرط الأول إذا ما أرادت فرنسا تأدية الواجب الذي تبرر به وجودها في الجزائر**".[11].

كما يربط بين استقلال **تونس ومراكش** وتأثيره على الوجود الفرنسي، ولأن المحيط السياسي والجغرافي متكامل بالطبيعة "**وأن هذا الوجود الفرنسي في وسط شمال إفريقيا لا معنى له إذا ما أصبحت تونس ومراكش معاديتين لفرنسا**"[12]. ويصف الأحلام الفرنسية بمستقبل زاهر لآفاق الصحراء الغنية بالنفط وما تزخر به من إمكانيات، بأن ذلك كله لا يحل المعضلة، وأن خطط **روبرت لا كوست** في بسط الأمن على الأرض غير واقعية، فعلى **فرنسا** أن تغير من سياستها والاعتراف بالدولة الجزائرية، مراعية في سياستها الموضوعية ما في هذه العبارة من معنى، وأن المحيط الجغرافي والسياسي الذي يربط أبناء شمال إفريقيا من مغاربة وتونسيين وهم متعاطفون مع إخوانهم الجزائريين لا يزيد إلا تضييق الخناق على الدولة الفرنسية اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، وعليها أن تنظر بعين الواقع بالبحث عن طرق ناجعة تفضي إلى مفاوضات جادة مع الجزائريين من أجل مخرج مشرف لجميع الأطراف.

هذا بعد أن يطرح عدة حلول كانت محتملة مثل فكرة تقسيم **الجزائر** بتجميع الفرنسيين في منطقة ساحلية مكونة جمهورية فرنسية تمتد ما بين **الجزائر** العاصمة ومنطقة **الأصنام (الشلف)**، أو تقسيمها إلى ثلاث مناطق غربا وشرقا ووسطا،

والتي تبين إنها اقتراحات وتصورات وهمية إلى اقتراح آخر هو تقسيم **الجزائر** إلى جمهوريتين، الأولى ذات زعامة فرنسية، والأخرى ذات زعامة إسلامية وهو تصور وهمي أيضا شبهه بالحل الإسرائيلي على شمال **إفريقيا**، وهذا الحل بعيد المنال بحسب وجهة نظره.

ويخلص إلى القول بأن كل هذه الاحتمالات واهية تفتقر إلى المنطق فيبقى الحل الأوحد والحتمي الاستقلال. وفي ذلك يقول: "**لن يقبل الجزائريون أبدا بالعرض العجيب الذي يريد اعتبارهم وأراضيهم جزء من فرنسا. فعندهم عن يمينهم وعن يسارهم مثلان، هم تونس ومراكش الدولتان المستقلتان اللتان ظفرتا باستقلالهما بالدم والكفاح، وهم يعلمون أيضا أن هناك في إفريقيا السوداء دول تتمتع بدرجة من الحكم الذاتي لم يسبق لهم أن عرفوا مثلها في الجزائر. وهكذا ما دام الجزائريون يعلمون ما يمكنهم أن يجنوه بواسطة المثابرة على الضغط والقتال كأنهم لن يهدؤوا ما لم يظفروا بالاستقلال**"[13]. ويؤكد في موضوع آخر عن اقتناع أنه لا يلهي الجزائريين عن مطلبهم الأساسي أي شيء "**ما من شيء يستطيع أن يخضع هذا الشعب، لا السجن ولا التعذيب ولا الموت. لقد نذروا أنفسهم للنضال حتى النهاية، نهاية الحكم الأجنبي والاحتلال**"[14].

وخلاصة الأمر في هذا العرض البسيط المرتكز على الأفكار الأساسية للمفكر ريمون آرون، أن الأوضاع السياسية في الجزائرية تجاوزت المسار الاستعماري الذي بدأ يتخبط في أمره وأصبحت على مسار آخر هو التخلص من التبعية واسترجاع الذات الجزائرية العربية الإسلامية في نهاية المطاف، مما يسمح لنا بتصنيف هذا المفكر في قائمة الفرنسيين الأحرار الذين يستحقون الاعتراف بالموضوعية ونفاذ الفكر.

الهوامش:

1- الاستقلال للجزائر / ريمون آرون.- نقله إلى العربية جان غبريل.- بيروت: دار الغد.- 1958، ص. 9.
2- نفس المصدر ص 15.
3- نفس المصدر ص 12.
4- نفس المصدر ص 15.
5- نفس المصدر ص17 .
6- نفس المصدر ص 18.
7- نفس المصدر ص 20.
8- نفس المصدر ص 25.
9- نفس المصدر ص 31.
10- نفس المصدر ص 31.
11- نفس المصدر ص 42.
12- نفس المصدر ص 45.
13- نفس المصدر ص 49.
14- نفس المصدر ص 77.